دمج المعاقين

ترجمة السياسة إلى ممارسة في العمل الإنساني

الملخص التنفيذي

يعيش ما يقدر بنحو 6.7 مليون شخص معاق نازح قسرًا في جميع أنحاء العالم نتيجة للاضطهاد والصراعات والعنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان. أوفي عام 2008، أجرت مفوضية اللاجئات من النساء (WRC) دراسة وأصدرت تقريرًا بعنوان المعاقون بين اللاجئين والسكان المتضررين من النزاعات، أظهر أن الأشخاص المعاقون يعانون من صعوبة الوصول إلى برامج المساعدات الإنسانية بسبب مجموعة متنوعة من العوائق الاجتماعية والبيئية والتواصلية. وتزيد هذه العوائق من مخاطر الحماية التي تشمل العنف والانتهاك والاستغلال. وهناك أيضًا أدلة متزايدة تشير إلى أن معدلات العنف قد تكون أكبر بين الأشخاص المعاقين، وهو الأمر الذي يشتمل على انعكاسات خطيرة على الحماية المادية في حالات النزوح.

في عام 2010، اعتمدت اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) نتائج للاجئين المعاقين والأشخاص الآخرين المعاقين المحميين والمشمولين بالمساعدة من قِيل مفوضية UNHCR التي تمثل الآن شكلاً من أشكال القانون غير الملزم للمفوضية والدول الأعضاء فيها. 4 و على مدى العامين الماضيين، دخلت مفوضية اللاجئيت من النساء (WRC) في شراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) لبدء التنفيذ العالمي لتوجيهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين حول العمل مع الأشخاص المعاقين في حالات النزوح القسري (والمشار إليها فيما بعد بتوجيهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين حول الإعاقة)، 5 وإجراء عمليات تقييم ميدانية، وتوفير التدريب والدعم التقني لمكاتب دول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمات المعاقين.

أجرت مفوضية اللاجئات من النساء مشاورات مع أكثر من 770 شخصًا نازحًا، بما فيهم أشخاصًا معاقين، في معسكرات للاجئين والنازحين في ثماني دول — الهند (نيودلهي)، وأو غندا، وتايلاند، وبنجلاديش، ونيبال، وإثيوبيا، والفلبين (مينداناو)، ولبنان — لجمع وجهات نظر هم حول استفادتهم ودمجهم في البرامج الإنسانية واقتراحاتهم من أجل التغيير. حضر أكثر من 390 جهة معنية وجهات أعمال إنسانية ورشات العمل التي أجريت في هذه الدول لتحديد خطط العمل محددة السياق المتعلقة بدمج المعاقين في برامج وقطاعات الأعمال الخاصة بهم. كما أجريت أيضًا مشاورات وتقييمات المتابعة في عدد من الدول لتحديد الممارسات الإيجابية والعوائق التي تحول دون تنفيذ توجيهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين حول الإعاقة على مستوى الدول.

تقرير مفوضية اللاجئات من النساء - دمج المعاقين: ترجمة السياسة إلى ممارسات في العمل الإنساني تقدم النُهج والممارسات الإيجابية والتحديات المستمرة لتفعيل دمج المعاقين في جميع منظمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمات شركائها، وتقديم الدروس والتوصيات للمجتمع الإنساني الأوسع.

النتائج

تم تحديد النتائج التالية خلال دورة هذا المشروع إلى جانب المشاورات مع موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (في المقرات الرئيسية ومكاتب الدول)، والجهات الإنسانية، والمنظمات المعنية بالإعاقة والأشخاص النازحين المعاقين، بالإضافة إلى الجهات القائمة على رعايتهم.

الجزء أ: مشكلات الحماية الرئيسية للأشخاص المعاقين

وفرت المشاورات التي تمت مع الأشخاص المعاقين والجهات-

القائمة على رعايتهم مزيدًا من الفهم التفصيلي لمخاطر الحماية الرئيسية التي تواجه المرأة والأطفال والشباب المعاقين في حالات النزوح، والعوامل التي تساهم في تعرضهم للمخاطر.

دائمًا ما يُبلغ الأطفال المعاقين عن المعاملة المشينة والتمييز الذي يواجهونه من أقرانهم، والذي يقلل إمكانية حصولهم على الفرص التعليمية.

كما أن المعاقين من المراهقين والشباب يتم استثناؤهم من أنشطة الأقران التي تسهل تنمية الشبكات الاجتماعية الحيوية وتعزيز حمايتهم من مختلف أشكال العنف، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس (GBV).

وقد تم الإبلاغ عن العنف تجاه الأشخاص المعاقين في جميع المعسكرات. وكانت النساء والفتيات المعاقات في الغالب يبلغن عن مخاوفهن بشأن العنف الجنسي، مع أمثلة ملموسة تشير إلى أن الأشخاص الذين يعانون من إعاقات فكرية وعقلية قد يكونوا الأكثر عرضة للخطر. أما الرجال والصبيان المعاقين، ففي الغالب يبلغوا عن العنف الجسدي والنفسي، وخاصة تجاه الرجال الذين يعانون من إعاقات جسدية وفكرية. كما أن العزلة وعدم التواصل مع الشبكات المجتمعية وقلة خيارات المعيشة المستقلة تُعرّض أيضًا النساء والرجال الذين يعانون من الإعاقة لأشكال مختلفة من العنف داخل المنزل.

ويفتقد أيضًا الأشخاص الذين يعانون من إعاقات متعددة والجهات القائمة على رعايتهم، والمعزولون في الأغلب في ملاجئهم، إلى الإمدادات الأساسية لضمان تحقيق الرعاية والنظافة الشخصية، مثل الصابون والماء والملابس أو الحفاضات والمراتب. كما أبدت الجهات القائمة على الرعاية أيضًا مخاوفها بشأن السعادة النفسية، نتيجة للانعزال عن المجتمع الأوسع والشك فيمن سيقوم برعاية هذا الفرد من العائلة في حالة عدم القدرة على القيام بهذا الدور.

الجزء ب: تنفيذ توجيهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين حول الإعاقة

تلقي توجيهات المفوضية السامية للأمم المتحدة الشئون اللاجئين حول الإعاقة الضوء على عدم التمييز والمشاركة كعناصر أساسية لحماية الأشخاص المعاقين، وتسرد نحو 11 اعتبارًا رئيسيًا للموظفين والشركاء يجب النظر فيهم عند تطوير البرامج على مستوى الدول. عبر العمليات المضمّنة في هذا المشروع، تم توظيف العديد من النهج المختلفة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وشركائها التنفيذيين، ومجتمع اللاجئين، والأشخاص المعاقين لتعزيز الاستفادة منها ودمجهم في البرامج الإنسانية. تم تحديد عدد قليل فقط من الإستراتيجيات الإيجابية في عمليات التقييم الميدانية، وتتضمن:

نهج ثنائي المسار لتعزيز استفادة الأشخاص المعاقين وإدماجهم في الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس وأنشطة الاستجابة في نيبال، من خلال تعميم الإعاقة في الإجراءات والإستراتيجيات، بالإضافة إلى الإجراءات المستهدفة لبناء كفاءات في لغة الإشارة بالمعسكرات، وتكوين جماعات المساعدة الذاتية من النساء المعاقات.

ضمان الأمن المادي بواسطة تعزيز إدارة الحالات من خلال التدريب المخصص للموظفين على التحديد والاستجابة لاحتياجات الأشخاص المعاقين في استجابة اللاجئين السوريين في لبنان.

تعزيز مساواة الوصول إلى المعلومات من خلال امتلاك برنامج قارئ للشاشة على أجهزة الكمبيوتر وتجريب قاعدة بيانات حقوق الإعاقة في كامبالا، بأو غندا.

تنفيذ حلول دائمة وشاملة من خلال نشر المعلومات والتوعية المستهدفة بشأن خيارات إعادة التوطين، بواسطة الموظفين المحليين المعاقين في نيبال.

تبر هن الجهات الإنسانية على وجود وعي وإدراك متزايدين لمخاوف الحماية من قبل الأشخاص المعاقين. ومع ذلك، في العديد من المعسكرات، لا يزال هناك ميل تجاه التركيز على الاستجابات الطبية والخيرية للمعاقين. ونتج عن ذلك إحالة الأشخاص المعاقين في أغلب الأحيان إلى برامج وأنشطة الإعاقة (على سبيل المثال، الصحة وإعادة التأهيل، والتعليم الخاص والمراكز المستقلة للأطفال المعاقين) بدلاً من تحليل وتلبية العوامل الاجتماعية التي تساهم في الحماية من مخاوفهم، والتغلب على العقبات التي تحول دون استفادتهم من برامج المجتمع الأوسع.

هناك أيضًا فجوة مستمرة في مشاركة الأشخاص المعاقين في اتخاذ القرار في البرامج، والتحديد النادر للأنشطة المجتمعية، والاعتراف والاستفادة من قدرات وموارد الأشخاص المعاقين في تخطيط البرامج والأنشطة المجتمعية. في جميع الدول المدرجة في هذا المشروع، استخدمت مفوضية اللاجئات من النساء مساهمات اللاجئين والنازحين المعاقين، مؤكدة أنها موارد قيمة لزيادة الوعي مع الجهات الإنسانية والمجتمع.

وأخيرًا، فإن اللاجئين والنازحين المعاقين يعانون من قلة التواصل مع منظمات الأشخاص المعاقين (DPOs) في الدولة المضيفة التي يمكن أن تدافع عن حصولهم على الخدمات واستفادتهم من البرامج، والتي يمكن أن تتضمن أيضًا معلومات عن أحوال اللاجئين والأشخاص المعاقين في تقارير المراقبة للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

Women's Refugee Commission Research. Rethink. Resolve.

الجزء ج: إضفاء الطابع المؤسسي على جهود دمج المعاقين عبر عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين على الصعيد العالمي

على الصعيد العالمي، أثنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين على التقدم الكبير في دمج المعاقين الذي تم إحرازه في الإستراتيجيات والسياسات التنظيمية. ومع ذلك، فهناك فجوة مستمرة في القدرات الداخلية لتوفير دعم تقني أكثر اتساقًا وشمولية لمكاتب دول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في المراحل المختلفة بتخطيط العمليات. وحتى الآن، فإن الدعم التقني يتوفر بشكل كبير من المنظمات الشريكة، ومن خلال مشروعات قصيرة الأمد في الأغلب.

وأظهرت تقييمات المتابعة والمشاورات التي تم إجراؤها في هذا المشروع أن أحد أهم العوائق لتنفيذ الإجراءات المخطط لها لدمج المعاقين على مستوى الدول كان الحفاظ على التنسيق المستمر والفعال بين مختلف الشركاء. ويبدو أن هذا يتعلق بنقص الوضوح بشأن القيادة داخل عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين المتعلقة بمتابعة وتنسيق دمج المعاقين، وفقدان الحافز مع تغييرات الموظفين و/أو الأولويات المتنافسة الموضوعة في فرق وأعضاء الموظفين الفردية.

التوصيات

مع إحرازنا لتقدم كبير وجدير بالثناء في المجتمع الإنساني بشأن الوعي بحقوق المعاقين ودمجهم، فلم يتم بعد إضفاء الطابع المؤسسي على هذا العمل ودمجه بشكل كامل بالاستجابات والمنظمات الإنسانية. التوصيات التالية لتحقيق مزيد من التقدم في دمج المعاقين عبر عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين والمجتمع الإنساني الأوسع.

للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين: الخطوات التالية

توفير دعم تقني لدمج المعاقين في عمليات دول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين من خلال الانتشار في المراحل المختلفة في دورة تخطيط عمليات الدول، إلى جانب المراحل المختلفة في استجابة الأزمات.

إجراء تقييم عالمي لتنفيذ توجيهات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين حول الإعاقة من خلال الاستعراض المكتبي لعمليات التقييم الميداني وتقارير وخطط وتقارير عمليات الدول في عينة من عمليات الدول لتحديد الآثار التي ستنعكس على الأشخاص المعاقين.

الدعوة إلى دمج المعاقين في المجتمع الإنساني الأوسع من خلال مشاركة الخبرات والممارسات الإيجابية مع فرق دول الأمم المتحدة ومجموعات العمل الإنساني، وعلى الصعيد العالمي في الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) وهيئاتها الفرعية.

للجهات الإنسانية: تطوير النجاحات

دعم الموظفين والشركاء لإجراء خطط عمل مخصصة للسياقات والبرامج لدمج المعاقين، وتسهيل ترجمة التوجيهات الحالية إلى إجراءات واقعية ومرحلية يمكن مراقبتها وتقييمها للتقدم.

ترتيب أولويات تطوير القدرات المستمر والشامل حول دمج المعاقين بالنسبة إلى الموظفين والشركاء والمجتمعات—النظر في دورة التدريب، وتخطيط العمل، والتوجيه، والممارسة الانعكاسية والدروس المشتركة، بدلاً من التدريبات العامة التي تُعطى لمرة واحدة.

تعزيز الدور المهم، والمهارات والقدرات لمدراء الحالات الفردية في تحديد احتياجات حماية الأشخاص المعاقين والاستجابة لها-دمج دراسات الحالة حول الأشخاص المعاقين بتدريبات مدراء الحالات، وعدم التركيز على الإحالة فحسب، ولكن على المهارات أيضًا التي يمكن استخدامها مباشرة مع هذه المجموعة.

مراقبة دمج المعاقين في البرامج الحالية من خلال جمع البيانات التي يتم تصنيفها وتحليلها حسب الإعاقة والجنس والسن.

لمنظمات المعاقين: تحسين المهارات لزيادة الحماية

تدريب الموظفين في المنظمات على توفير خدمات مخصصة للأشخاص المعاقين فيما يتعلق بمبادئ تعميم الحماية، وتسهيل تحديد مخاطر الحماية وتخفيفها، والإحالة إلى المنظمات المناسبة لإدارة الحالات.

Women's Refugee Commission Research. Rethink. Resolve.

زيادة الوعي حول اللاجئين والأشخاص المعاقين في شبكات منظمات الأشخاص المعاقين، لاسيما على المستويات الإقليمية حيث تكون هناك دائمًا أزمات مستمرة أو طويلة لها تأثير على كبير على دول متعددة.

للحكومات المانحة: تحسين القدرات التقنية

دعم الوكالات بالخبرات التقنية في دمج المعاقين في العمل الإنساني لزيادة قدرات الموارد البشرية في هذا المجال من خلال البناء والتدريب والمراقبة لكادر الموظفين المتوفر للانتشار في المعسكرات الإنسانية للعمل بالحماية وغير ذلك من جهات القطاعات الأخرى.

تمويل جهود بحث وتعيين وتوثيق الممارسات الإيجابية فيما يتعلق بدمج المعاقين من مراحل وبرامج وعمليات إنسانية مختلفة—خطوة حاسمة تجاه بناء قاعدة الأدلة بشأن ماهية التدابير المُجدية ومكان جدواها وسببه.

تعزيز الممارسات الإيجابية مع الشركات، ومحاسبتهم بشأن الدمج من خلال عمليتي المراقبة وإعداد التقارير.

ملاحظات

1 هذا الرقم يستند إلى التقييرات العالمية بأن نحو 15% من 45.2 مليون نازح قسرًا في جميع أنحاء العالم نتيجة الاضطهاد والنزاعات والعنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان قد يكونوا أشخاصًا معاقين.

² مفوضية اللاجئات من النساء والأطفال، المعاقون بين اللاجئين والسكان المتضررين من النزاعات (نيويورك: مفوضية اللاجئات من النساء، 2008). http://www.womensrefugeecommission.org/programs/disabilities/research-and-resources/609-disabilities-among-refugees-and-conflict-affected-populations-1/file

3 منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، *التقرير العالمي حول الإعاقة* (جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2011), ص. 59. www.who.int/disabilities/world_report/2011/en/index.html.

4 اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، نتائج اللاجئين المعاقين والأشخاص الآخرين المعاقين المشمولين بالحماية والمساعدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، رقم. 110 (LXI) (جينيف: الأمم المتحدة 2010). www.unhcr.org/4cbeb1a99.html.

⁵ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين، *دليل الحاجة إلى المعرفة*: العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقات في حالات النزوح القسري (جنيف: www.unhcr.org/4ec3c81c9.pdf.

يمكن العثور على نسخة كاملة من التقرير عند زيارة الموقع http://wrc.ms/1jUMKbH.

لمزيد من المعلومات، يمكن التواصل مع إيما بيرس، كبيرة مسؤولي البرنامج، الإعاقات، EmmaP@wrcommission.org، 212.551.3159.